السفير العربي

جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان

17 | 1

الخميس 23 أيار 2013 ـ الموافق 13 رجب 1434 هـ ـ العدد 12485

AS-SAFIR Arabic political daily – May 23, 2013 N° 12485

الأمراض النفسية تستوطن العراق، حيث تقول التقارير إن ستة ملايين انسان مصابون، بمقابل ثلاثة مستشفيات متخصصة. وأزمة الفوسفات في تونس، المورد الرئيس، تدار بنقص في الجدارة والإرادة.

2

بحجة المردودية، اغلقت إدارة «المصري اليوم» صحيفة «إيجبت اندبندنت» الناطقة بالانجليزية. صحافيوها يقولون إن هذه الصحف تنشأ بالأصل للدعاية لمموليها، وتغلق بمزاجهم.

3

أسباب فقر الخيال والإبداع لدى جماعة «الإخوان المسلمين» في مصر ليست جينية. وبـ«ألف كلمة» صور من سيول السعودية منذ أسابيع قليلة. وهناءة العيش في «حلم».

4

سوريا: القفزة الليبرالية... إلى الهاوية

بوصول بشار الاسد الى الرئاسة السورية، حدثت عملية تغيير في بنية السلطة ستتضح ملامحها تدريجياً، وتتحقق على مراحل. وهي أنتجت مقاربة اقتصادية – اجتماعية ليبرالية أنجز الشطر الأعظم منها بين عامي 2005–2007، وسمي في أدبيات البعث بـ«اقتصاد السوق الاجتماعي».

الخطة الخمسية التاسعة

اعتمد الاقتصاد السوري في عهد حافظ الأسد على المساعدات الخارجية، وهذه نقطة ضعف رئيسية، إذ أن عملية جذب المساعدات والحفاظ عليها تحوّلت إلى ميدان للاستثمار والتوظيف في الدور السياسي الإقليمي. سجلت هذه المساعدات تراجعاً حاداً في السنوات الأخيرة من حكم الأسد الأب نتيجة متغيرات سياسية عدة بدأت مع نهاية الحرب الباردة التي مكنت النظام السوري قبلاً من لعب دور إقليمي واسع، تمثل بالرضا بوظيفته العسكرية في لبنان وتجاه منظمة التحرير الفلسطينية معاً، ومشاركته الرسمية في الحرب على العراق العام 1991. تسبب ذلك التراجع بانخفاض معدل النمو الاقتصادي بشكل حاد، وصل إلى السلب في العام 2000، مترافقاً مع ازدياد معدل النمو السكاني الى حدود 2.5 في المئة، وارتفاع نسبة البطالة والتضخم المالي، فوجدت حالة ركود اقتصادي خانق. وفي هذا المناخ ولدت الخطة الخمسية التاسعة 2001–2005، ومهندسها هو عصام الزعيم. وكانت مهامها تتركز على رفع حجم القطاع العام ومكافحة البطالة من خلال زيادة حجم الإنفاق الجاري الحكومي. وهذه افتتح بها بشار الاسد عهده. إلا أن حجم الفساد وشبكاته، والمصالح المتداخلة بين البيروقراطية وشرائح رجال الأعمال حديثة التشكل، وخصائص التسلطية الأمنية السورية، تسببت في إجهاض نتائج الخطة التاسعة، وتسريع البحث عن مصادر تمويل خارجية لتجنب الخوض في متاهات عملية تنموية مستدامة يكون عمادها الداخل المفقر والمهمش.

... الكائن الهجين ينمو

فتح باب الاستثمار المباشر لرأس المال الخارجي والداخلي أطلق أكبر عملية تحرير اقتصادي في تاريخ سورية المعاصر. وقد جرى التمهيد لها بتطوير البيئة الاستثمارية القانونية، وإصدار أكثر من 1200 قانون ومرسوم بين عامي 2000 – 2005، في الوقت الذي كانت الخطة التاسعة تحاول اثبات نفسها في التطبيق، مما يقول الكثير عن التناقضات القاتلة في تلك الانظمة. تكفلت هذه القوانين والمراسيم بصياغة اطار تشريعي لبيئة الأعمال، وتحسين مناخ الاستثمار، ووضع مشروعات قوانين بشأن التجارة والشركات والمنافسة، ما اعتبر استجابة «طوعية» (من دون توقيع اتفاقيات) مع معايير منظمة التجارة العالمية، من منطلق شعار «التجارة قاطرة النمو». ولم تنل هذه التشريعات وقتها من قوانين القطاع العام، بل كيّفت القوانين السورية معها. وهكذا ازداد نمواً الكائن الهجين والذي سيتحول وحشاً يزيد من افقار الناس.

الخطة العاشرة و«حارة كل مين ايدو الو»

وضعت الخطة الخمسية العاشرة 2006–2010 من قبل الطاقم الاقتصادي والاستشاري الذي شكلته حكومة «محمد ناجي عطري» (2003–2011)، معلنة الهدف: نقل سورية من الاقتصاد المركزي إلى «اقتصاد السوق الاجتماعي». وزينت تلك الخطة بإعلانات سياسية محابية للفقراء، تعد بتطوير المناطق الفقيرة والمهمشة وإدماجها في عملية التنمية، وهي بقيت كلاماً. ورغم أنها صيغت كنموذج ليبرالي، ولكنها حددت ضوابط تنموية ومقاربات لإصلاح مؤسسي شامل.

لم تطبق الخطة الخمسية العاشرة. فهي تلقت صفعة من قبل الحكومة السورية المشاركة في صياغتها...التي رفضتها، بسبب ما تعلق فيها بالإصلاح المؤسسي. وبهذا، وبعدما أُجهضت الخطة التاسعة التنموية على أرض الواقع، تمّ خنق الخطة العاشرة الليبرالية، وجرى اختزالها حكومياً إلى مقاربة ليبرالية مجزوءة وانتقائية. أصر المسؤولون الاقتصاديون في حكومة «العطري»، وعلى رأسهم نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية حينها «عبد الله الدردري»، والذي كان قبل توزيره يشغل موقع رئاسة هيئة تخطيط الدولة، على فرضية تحرير «التجارة الخارجية كقاطرة للنمو الاقتصادي»، دون التفات الى الشرائح الأكثر فقراً، أو تقديم حلول حمائية للصناعة المحلية، أو التركيز على القطاعات الإنتاجية، أو حتى العناية بإصلاح مؤسسي قد يستغرق أكثر من عشر سنوات. فقد كان هناك استعجال لقطف نتائج العوائد المالية الخليجية مباشرة، إثر ارتفاع أسعار النفط العالمية، عبر ما عرف لاحقاً بـ«برنامج الاصلاح الاقتصادي»، وهو برنامج لم يعلن رسمياً لكنه اعتمد كخطة عمل. تماشى ذلك مع تجميد كامل مقترحات «اصلاح ودعم القطاع العام» التي تبنتها الخطة التاسعة، التي كانت خصصت 69 في المئة من استثماراتها لهذا القطاع، ورفعت حجم الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري الفعلي من الناتج المحلي الإجمالي إلى 33.7 في المئة بحلول العام 2004، بعد أن كان 24.6 في المئة العام 1997.

فادي زيادة ـ سوريا

القطاع العام: لا يموت ولا يفنى الغنم

دفع كل ذلك إلى التسريع في انهيار القطاع العام المريض أصلاً (قطاعات واسعة منه كانت خاسرة)، إذ تُرك من دون أي معالجة. انعدمت الإرادة التنموية في إعادة هيكلته، فلا هو يُصلح ولا هو يُصفّى بطريقة منهجية. وإبقاؤه يتم لأنه يمثل نقطة تقاطع لمصالح البرجوازية البيروقراطية التي تعامل القطاع العام كمصدر لنهب لا ينضب. وهو من جهة ثانية أداة تسلطية ذات طابع اقتصادي – اجتماعي، فهو متخم بالعمالة الفائضة والبطالة المقنعة، ويشكل بيئة متسعة مهترئة تقي آلاف المشتغلين فيه من الانهيار إلى حال البطالة الكلية في حال التسريح الجماعي، وذلك بأجور ابتدائية هزيلة لا تتعدّى 200 دولار شهرياً لموظفي الدرجة الأولى من الشرائح الأكثر تعليماً وتأهيلاً، وتقترب من إعانات البطالة في دول أخرى.

تحالف المئة الكبار

مهّد «عبد الله الدردري» الطريق أمام رجال الأعمال الجدد، عبر انسحاب الدولة من مجالات كانت حكراً لها في قطاع الخدمات الإنتاجية، وفتحها أمام باب الاستثمار للقطاع الخاص، مباشرة في شركات مساهمة أو في شراكة بين الدولة والشركات القابضة الكبرى المعتبرة كصناديق استثمارية، تتملّك أصول الشركات المساهمة المحدثة والتي أجيزت نظرياً عبر المرسوم التشريعي رقم 7 لعام 2000. كانت البداية عبر الشركة «القطرية السورية القابضة»، ثم لحقت بها «الشام» القابضة العام 2006 المدعومة من قبل السلطة والتي يمسك بها رامي مخلوف ابن خال الأسد وصاحب شركة «سيرياتيل» للاتصالات الخليوية، وهو الذي جعل أقاربه وشركات القطاع الخاص ورجال الأعمال والتجار السوريين ينضوون تحت جناحها. وشكل هذا تحوّلاً كبيراً في تكتل العائلات الحاكمة، وتوّجها كقوة اقتصادية تتحكم في الاقتصاد السوري خارج نطاق الدولة والتسلطية الأمنية. دخلت عائلات الأسد ومخلوف وشاليش والأخرس وغيرها في بنية وتكوين الشركات القابضة المستحدثة، وهذا يمثل انتقالاً من السيطرة الأمنية على الدولة والمجتمع إلى السيطرة الاقتصادية عليهما. وقدّر مخلوف حجم نشاط «الشام القابضة» بنسبة 60 في المئة من النشاط الاقتصادي السوري لمجمل الأعوام السابقة على اندلاع الثورة السورية. ثم ظهرت شركة «السورية القابضة» التي أسسها «هيثم جود». ويشكل أعضاء الشركتين وما يدور في فلكهما من كبار تجار وأعضاء الغرف التجارية والصناعية في المدن الكبرى ما دُرج على تسميته بتحالف «المئة الكبار» الذي سيطر على مجمل السوق السورية في السنوات الأخيرة.

ونتيجة الشراكة غير المعلنة بين رجال الأعمال الجدد وكبار موظفي الدولة السورية، خضعت الحكومات لهذه الشركات ومصالح نخبها، حيث أن التحالف بينهما دفع الى توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الخدمية ذات الربحية السريعة. وتحوّل النشاط الاستثماري الفعلي الى نظام الاستثمار المباشر BOT (بناء. تشغيل. نقل إدارة الأصل إلى الدولة) في قطاعات العقارات والسياحة والمجمعات الخدمية الضخمة، مما تسبب في ارتفاع قيمة الأرض والعقارات بصورة خيالية، وصلت إلى 500 في المئة، خصوصاً في مراكز المدن الكبرى كدمشق وحلب، في حين غاب الاستثمار كلياً في قطاعات الصحة والصناعة والطاقة. كما أبرمت معظم مشاريع الشركات القابضة مع الدولة منذ تأسيسها وحتى العام 2010 بطريقة الاحتكار، ضمن صيغ العقود بالتراضي، ومنحت مدداً طويلة للاستثمار. وهذه من ضمن ديناميات الفساد الكبير التي تتحكّم بالدولة السورية.

نتائج اللبرلة: فقر مدقع ومتّسع

نقلت اللبرلة الاقتصادية بين عامي 2004–2007 ما يقرب من 22 في المئة من السكان المصنفين «تحت خط الفقر الأعلى» نحو عتبة «تحت خط الفقر الأدنى»، أي بإضافة ما يقرب من 4.5 مليون انسان إلى 2.3 مليون يمثلون 12.3 في المئة من السكان الموجودين سلفاً تحت خط الفقر الأدنى، ليصبح 34 في المئة من السوريين تحت خط الفقر حسب أرقام العام 2008 الواردة في «التقرير الوطني الثاني عن الفقر وعدالة التوزيع في سورية». ادى ذلك الى اختلال توزيع نتائج النمو الاقتصادي الذي راوح عند معدل 5.1 في المئة للفترة ذاتها، وهي نسبة عالية غالباً ما يجري الاعتداد بها كدليل على الازدهار، فيما هي ناتجة عن حسابات كمية بحتة، تستند الى معدل وسطي بالأسعار الثابتة بين عامي 2000 –2010، وتعبر عن الحركة القوية لرأس المال التي استفادت منها شرائح رجال الأعمال وشركاتهم القابضة. كما ارتفع معدل التضخم العام 2008 إلى 15.15 في المئة نتيجة اجراءات رفع الدعم عن السلع الرئيسية والتي زادت أسعارها بنسبة 56 في المئة، عما كانت عليه عام 2000، وخاصة اسعار الرز والسكر اللذين كانا مشمولين بالدعم. وتم خفض الدعم عن المشتقات النفطية وتحرير أسعارها ضمن شرائح. وكانت الضرائب المباشرة على الأرباح الحقيقية خفضت إلى مستويات قياسية عالمياً لتصبح 14 في المئة للشركات المساهمة العامة، و27 في المئة لشركات الأشخاص، ورفعت نسبة الضرائب غير المباشرة والرسوم، كضرائب الرواتب والأجور والرسوم الجمركية التي تتحمّل عبئها الفئات الواسعة في المجتمع: تراجعت نسبة الضرائب المباشرة الى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق من 13 في المئة العام 2001 إلى 6.5 في المئة العام 2008، في حين تضاعفت نسبة الضرائب غير المباشرة إلى الناتج المحلي من 4 في المئة إلى 8.8 في المئة للفترة نفسها، مما يُعتبر نسبة عالية جداً.

وقد وصلت نسبة البطالة إلى 16.5 في المئة العام 2009، أي 3.4 مليون عاطل عن العمل من مجمل حجم قوة العمل السورية، بسبب إفلاس مئات المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، والخسارة الهائلة التي مُني بها قطاع الزراعة، بنسبة 44 في المئة من حجم قوة العمل فيه. وهذا لم يتأتّ من الجفاف في المنطقة الشرقية فحسب، بل من التهميش الحكومي وإحجام القطاع الخاص عن الاستثمار به. تراجع حجم قوة العمل الزراعية في ريف دمشق بين العامين 2002 – 2008 بنسبة 60 في المئة، وفي حلب بنسبة 54 في المئة، وفي السويداء بنسبة 67 في المئة. ولم يتمكن الاقتصاد الوطني من خلق سوى 90 ألف فرصة عمل صافية بين عامي 2004–2008، في حين كان يلزم فعلياً تأمين 720 ألف فرصة عمل حقيقية.

كيف دفع الناس الى الثورة

وهكذا، عانى المجتمع السوري من انهيارات متلاحقة شملت جميع صعد الحياة، إذ تراجعت وبشكل حاد الخدمات الصحية وميزانية التعليم. وطفت على السطح ظواهر العشوائيات التي يقطنها ما يزيد على 40 في المئة من سكان المدن، وازداد نخر الفساد في كل المؤسسات والسلطات بما فيها التشريعية والقضائية، وغيبت الدولة عن دورها الحمائي الاجتماعي – الاقتصادي للمواطن، في حين ظلت التسلطية الأمنية سيفاً مسلطاً على حياة المجتمع المدني والأهلي، مما رفع مقدار التوتر الشعبي إلى عتبات قصوى من الغضب، لم يعد يجدي معها نفعاً سوى الثورة، فخرج الشعب «يريد إسقاط النظام».

وجيهة مهنا

أستاذة الاقتصاد السياسي من سوريا

تنظيم استجوابات الغباء وتعميمها

لا تكف إدارة التلفزيون، الجهاز الأيديولوجي الأكثر تعبيراً عن سطحية الأنظمة وتسويقاً لمبتذلات أفكارها، عن إظهار الناس بصفة الأغبياء، وكمادة صلصالية قابلة للتقولب مع المتطلبات الأيديولوجية للسلطة الحاكمة، بحسب راهنية الصراعات التي تخوضها، حين يسألهم المذيعون الأنيقون، متدفقو الكلام، عن الطائفية على سبيل المثال. تراهم بعدها على الفور، مرعوبين كطرائد مسالمة أمام اندفاعة كواسر لا مرئية. تجحظ عيونهم ويتبدى نقص الأوكسجين في رئاتهم، وسرعان ما تندس أكفهم المرتعشة في جيوبهم أو محافظهم الجلدية، كأنما الجواب عالق هناك، ملتفتين حولهم كذلك، باحثين في وجوه الطوق البشري الذي يحيط بهم عمن ينجدهم بالإجابة. وأخيراً ينطقون بما يشبه الهتاف: لم أسمع بها/ لا أعرفها على الإطلاق/ بالكاد سمعت بها. وبعضهم يرفع ذراعه لينظر في الساعة، كأنما ليؤكد أنه سمع بها من بضع دقائق... وحينما يتدخل المذيعون لنجدتهم، تراهم وقد وقفوا جميعاً في صف واحد، كأنهم ينظرون من نافذة تطل على فضاء خارجي واسع، في إشارة أنها أتت من هناك. لكن سرعان ما تنقلب أحوالهم حين يسألونهم عن الأنهر في نيجيريا، فيعددونها بمهارة وإتقان أساتذة الجغرافيا الثقاة، ويسترسلون لتعداد أنواع الأسماك التي تعيش فيها والنباتات التي تنبت على ضفافها. وتنطلق ألسنتهم وكأنما قد حصلت للتو على حريتها، للإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالاغتيالات التاريخية التي لم يُكشف منفذوها بعد، فتراهم يلهثون لتحديد الجهة المنفذة بلهفة جنائية واثقة وخبيرة.

* * *

يتوفر دائماً من «باع» ضميره ومن «أجره» كذلك، ويكرر المستجوبون التعبير الذي حددته السلطة منذ زمن طويل، في وصف هؤلاء بـ«أصحاب النفوس المريضة»، الذين لا تخلو منهم بلد. تعكس تلك الإستقصاءات حالة الإنكار للحقائق، وتعبر عن استهزاء بسلسلة طويلة منها، تبدأ بالمناهج التعليمية، حيث التربية الدينية مادة مدرجة فيها من الصفوف الأولى حتى الصف الذي يسبق دخول الجامعات أو المعاهد. وتجاهل لأنماط التوزع السكاني على الأحياء، حيث العديد منها له سماته الدينية أو الطائفية المميزة، ووجود دور العبادة برمزيتها وإشاراتها، وأنماط اللباس التي تشير لجماعات مختلفة الهوية، والمتطلبات القانونية التي تفرد بنداً توضيحياً عن الدين، ومحاكم خاصة بالأحوال الشخصية، والتوسع في ترخيص المؤسسات التعليمية ذات السمات الدينية المتمايزة. ويرافق هذه الحقائق ثقل الخطاب الشفهي والاستجوابات المنبثقة عنه، والتي يواجهها كل من يتقدم لطلب وظيفة عامة أو خاصة. لا عيب أو مشكلة في وجود جماعات سكانية من أصول دينية أو قومية متمايزة، هي حصيلة لسيرورات بعيدة في التاريخ تحمل في أعماقها عقائد وطقوسا وعادات وأنماطا في الإنتاج والحياة والسلوك والعلاقة مع الطبيعة. تبقى المشكلة في نمط الرأسمالية التابعة التي يتثبت عجزها عن تضييق هذه التمايزات وإعادة دمجها في مشروع وطني، عبر تقويض كل المعوقات الحقوقية التي ترسخ هذه التمايزات، وإظهار بعدها التاريخي، وكذلك قابليتها لتغيير مظاهرها وتعبيرها عن نفسها، مثلها في ذلك مثل الكثير مما يتخيل أنه من الثوابت، كالعادات والتقاليد وأنماط السلوك وحتى الطعام واللباس والغناء... وهذه المهام يمكن تحققها بإرساء أسس للمواطنة المتساوية تشمل حزمة من الحقوق والواجبات في العمل والإنتاج والطموح والجدارة، والاختلاف ،لا بالاستثمار الواعي لأهدافه في هذه التمايزات، بإعادة تنضيدها وإحياء ميتها وإيقاظ نائمها، والاكتفاء بمراقبتها للاستثمار المبصر فيها مع لزوم إغفال الحديث عنها، وكأنه إيذان بفقدان أيديولوجية السلطة الحاكمة لقيمتها العمومية.

* * *

يتحلق حول كاميراتهم رجال ونساء من الذين أو اللواتي اعتادوا الحصول على أسئلة الامتحان قبل أوانها، لتحضير إجاباتها بمساعدة مدرسيهم، مبشّرين بجنة الكليات الجامعية النخبوية، التي تسبق بعثاتهم إلى الخارج، ليعودوا بعدها ببرادعهم الثقيلة إلى جغرافيا البيروقراطية الإمتيازية المغلقة. لهؤلاء الموسومون بوشم العلمية أدوار مرسومة في ظاهرها بأقل بلاهة وغباء، مؤهلون للإجابة عن كل الأسئلة التي تطرح عليهم، وللعودة الدائمة إلى محطة يرونها ضرورية: إثبات نظافة السلطة ومناعتها عن الضلال، رغم وساخة كل ما يحيط بها، بمن فيهم الشعب الذي لم يلتزم بجدول اللقاحات الذي تنظمه الوزارات المعنية، ضد الأمراض الثورية السارية، متفلتاً من أسوار انضباطه. متفاخرون بملكات الفراسة والحدس التي تؤهلهم لمعرفة ما تحويه بيضة الدجاج فور النظر إليها، إن كانت بصفار واحد أم بصفارين، لكنهم عاجزون كذلك عن معرفة أسباب خروج الشعب إلى الثورة. قد يخضعون أحيانا لقوة الوقائع ، ويتفهمون ذلك في أربعة أطراف الأرض، ولكن ليس في البلد الذي يتحدثون من وسيلة إعلامه. ولا يكفون عن ترديد العبارة الأثيرة التي تشير الى أن السياسة «علم وفن»، في إشارة ضمنية الى أن عنصريها هذين في حيازتهم وحدهم، وأن العامة لا يملكون منهما شيئاً. لكن ماذا لو قلنا لهم أن كرة القدم تحمل سمات التعريف نفسها إياها، فهي كذلك «علم وفن»، والموسيقى كذلك «علم وفن»...الخ، ليتوجب عليهم بعدها إقامة الفروقات بينهما وبين السياسة، التي لم تكن يوماً سوى صراع واضح الملامح، أو محجب بطبقات من الأيديولوجيا البائتة، وخيال يسكن العامة، لا تلبث أن تنطلق جمالياته في الفعل العمومي الخلاق الذي يسمى كرمى لهم/هن: ثورة.

عزيز تبسي

كاتب من سوريا

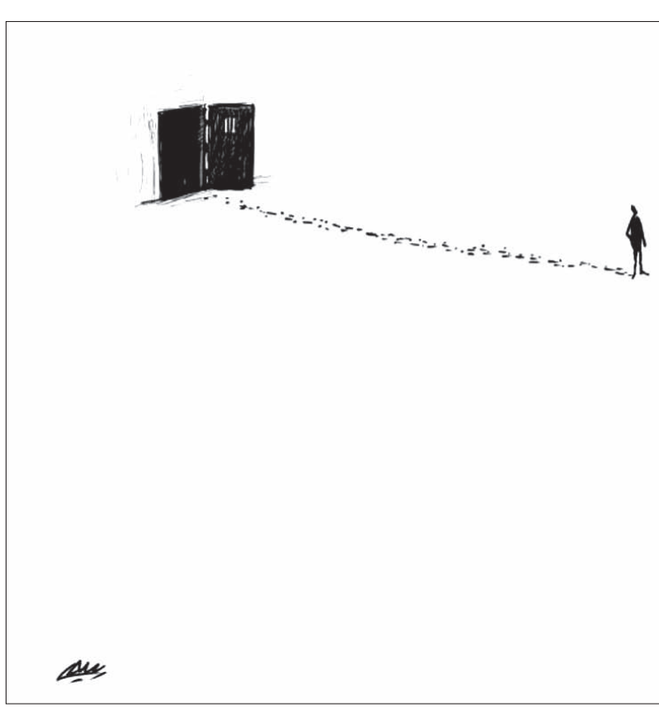

أمجد رسمي ـ الأردن

المالكي «خطيّة»!

مَنْ يمارس الطائفية في منطقتنا، طالما أن جميع القوى، بلا استثناء، ضد الطائفية وتدينها؟ في العراق الذي ذهب فيه خلال يومين عدة مئات من الأشخاص ضحايا لسيارات مفخخة، أو لخطف وقتل على الهوية، أو لهجمات تطال مراكز الشرطة والجيش، استعملت في وصفها أفعال التفضيل كلها (الأكبر، الأفظع الخ...)، يقول رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي إن «الأحداث نتيجة عدم الاستقرار المجتمعي بسبب الفتنة الطائفية المرتبطة بعمليات خارج الحدود». وهي صياغة معقدة ومرتبكة للقول إن الطائفية مستوردة. ولو اطّلع الرجل على تاريخ لبنان لوجد أن هناك من سبقه إلى الفكرة، وتكلم عن «حروب الآخرين على أرضنا». بكل براءة، ومظلومية.

أحداث العراق متأثرة ولا شك بأحداث سوريا، ولكن هذه لا تفسر تلك، ولا تختزلها. الطائفية في العراق تأسست على ما أسماه الأميركان «العملية السياسية»، وهي صيغة لإدارة الحال وسط تخبطهم، وسير الأمور بغير ما كان متوقعاً لها. وقد يقول أصحاب الفكر التآمري بل هي لغم مدروس لدفع البلد الكبير والغني، وهو ركيزة من ركائز المنطقة، إلى منحدر التنازع على الحصص والصيغ، ثم التقسيم أو التفتيت، ولو بمسميات الفدرالية، التي تقوم هنا على أسس طائفية، وليس إدارية بحتة. هي إذا الحرب بوسائل أخرى، بعد حربين عالميتين / أميركيتين على العراق، وأكثر من عقد من الحصار. ويشترك في المصلحة جار العراق القوي، إيران، بسبب ثارات تاريخية، ولأن عراقاً عفياً أمر مرعب له، حتى من منطلق حسابات تتعلق بمكانة مركز التشيع العربي ذاك... ورئيس الوزراء العراقي يبدو مضحكا، وهو يعد بتغييرات في مواقع المسؤوليات الإدارية لمعالجة تلك «الفتنة»، بينما نظّم في ما سبق، وما زال، السطو على خيرات البلد وتوزيعها على أتباعه كسباً لولائهم له، وتشكيلا لعصبيتهم، في أكبر عملية نهب منظم، لا يمكنها أن تقوم إلا على أساس تحويل العراق إلى دولة فاشلة. والحجج الضمنية. أو العلنية. لا تُعدم: تعويض عن حرمان سابق... الخ... ثم يصرخ الذئب، الذئب.

نهلة الشهال

العربي السفير

ملف

10 محافظات يمنية (عدن وحضرموت وشبوة والمهرة والضالع ولحج والحديدة وذمار وعمران والبيضاء) شملها اعتصام القضاة يوم السبت (18 أيار/مايو) بعد تخلُّف الحكومة عن تلبية مطالبهم، وأبرزها تحقيق استقلالية القضاء وإقرار التسويات المالية المتفق عليها وصرف بدل تطبيب والبدلات القانونية الأخرى.

الأمراض النفسية تستوطن العراق

جمهورية الفوبيا

... والكآبة والفصام يعمّان ويستقران يوما بعد يوم، وقودهما الحرب والإحباط والعنف. أما أنواع الفوبيا الاخرى فتتحكم بسلوك الفرد العراقي. من هو المريض يا ترى، ومن هو «العادي»، وما هي العادية؟

أحمد السوداني ـ العراق

6 ملايين مريض... على الاقل

وتشير نتائج أول إحصاء علمي للأمراض النفسية في العراق أجري عام 2006، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، إلى أن نسبة الأمراض النفسية في العراق تطال 18.6 في المئة من السكان، ما يعني أن عدد العراقيين المصابين بالأمراض النفسية هو 6 ملايين فرد، في حال كان عدد سكّان العراق 32 مليون نسمة.

وتجمع الثقافة الاجتماعية في العراق مختلف الأمراض النفسية تحت توصيف واحد هو «الخبال» بمعنى الجنون، الأمر الذي يجعل من يعانون اضطرابات نفسية يمتنعون عن مراجعة الأطباء، خوفاً من تلك النظرة السائدة اجتماعياً عن المرض النفسي – العقلي والاضطراب السلوكي، وخشية افتضاح سرّ قد يتطوَّر ليصبح علني.

وعلى الرغم من النظرة الاجتماعية، تقول وزارة الصحة العراقية في بيان رسمي أن عيادات الأمراض النفسية ومستشفياتها تستقبل شهرياً 10 آلاف مريض، مشيرة إلى أن غالبية المرضى مصابون بالقلق. فنتيجة للغزو الأميركي للعراق عام 2003، وما رافقه من أعمال عنف من قبل القوات الأميركية والميليشيات، فضلاً عن اندلاع الحرب الأهلية عامي 2006 و2007، وما سبق هذه من حروب وحصار وبطش بوليسي، مما هو مستبطن في أعماق النفوس، تحوّل العراق الى مدينة كبيرة يسكنها الاموات أو تألف مشهد الموت.

وترى منظمة أطباء بلا حدود أن عدد العراقيين المتضررين نفسياً جراء الوفيات والإصابات أو فقدان الأحبة ومشاهدة أحداث العنف يزيد أضعافاً مضاعفة عن عدد الضحايا، بمعنى الذين خسروا حياتهم. وفي عام 2006 وجد باحثو «أطباء بلا حدود»، الذين قيَّموا وضع الأطفال والمراهقين في محافظات بغداد والموصل ودهوك، أن نسبة تتراوح من 14 في المئة إلى 36 في المئة منهم أظهرت أعراض «اضطراب الإجهاد اللاحق للصدمة». وتلقى أقل من 10 في المئة في الموصل من هؤلاء – وهي المحافظة التي عانت اضطرابات أمنية حادّة – علاجاً ورعاية.

ويكشف تقرير «صحة الأسرة في العراق» الصادر عن وزارة الصحة العراقية ومنظمة الصحة العالمية في عامي 2006 و2007 عن مستويات مرتفعة جداً من الضائقة النفسية لدى السكان، حيث وجد أنه من المرجح أن تعاني واحدة من بين كل خمس نساء، وواحد من بين كل سبعة رجال من اضطراب نفسي في حياتهم.

وترتفع هذه النسبة لدى أولئك الذين تعرضوا حتى لحادث صادم واحد. بينما ذكر نحو 70 في المئة من المصابين بأي اضطراب نفسي أن أفكاراً انتحارية راودتهم. ولم يذكر سوى أقل من 10 في المئة من هؤلاء أنهم تلقوا الرعاية. ونتيجة للاضطرابات النفسية الحادة، والقلق المستمر لدى المصابين بالأمراض النفسية من الذين كشفوا الستار عن أمراضهم، فضلاً عن ازدياد معدلات الفقر، تدهورت العلاقات الاجتماعية بشكل كبير، حيث بلغت حالات الطلاق من عام 2004 إلى عام 2009 نحو 244 ألف حالة، وقد شهدت السنوات التي أعقبت عام 2009 نسبا مشابهة، بحسب مجلس القضاء الأعلى.

إحباط العراقيين في الصدارة العالمية

وإذا كانت نار الحروب تعتاش على وقود الدم والموت المجاني، فإنها حين تخمد يخلف رمادها عدداً من العاهات الاجتماعية، أخطرها الإحباط، حيث كشف معهد «غالوب» المتخصص بدراسات الرأي العام في حزيران/يونيو عام 2011 أن العراق في موقع الصدارة بين الشعوب الأكثر إحباطاً في العالم، متقدماً بذلك على 148 بلداً. وقال التقرير ان «العراقيين يلازمهم شعور بالسلبية في حياتهم اليومية».

وإذا ما أُحصيت نسبة الحروب والأزمات السياسية التي عاناها العراق خلال العقود الثلاثة الماضية، فإنه من المرجَّح أن أغلب الأجيال العراقية التي تخلّقت خلال هذه العقود تعاني أزمات نفسية حادّة. وكان عقد التسعينيات – الذي لم تُعدّ أي دراسة حول مخلفاته النفسية – زاخراً بشتّى أنواع الأمراض النفسية، وشاع أن نظام صدام حسين يعمد الى «تجنين» المعارضين له عبر حقنهم بعقارات طبية تؤدي إلى تعطيل عقولهم، فضلاً عن تراجع مستوى الطب النفسي في تلك الفترة بسبب هجرة الأطباء نتيجة الظروف الاقتصادية التي خلفها الحصار الاقتصادي على البلد. كان الإحباط سمة غالبة ترتسم على حياة الناس وخصوصا الشباب منهم، إذ انتشرت أواسط التسعينيات حالات انتحار بالجملة، وكانت الصحف الرسمية تنشر تقارير عن قيام الآباء ببيع أثاث البيوت ليشتروا بأثمانها «دجاجة مشوية» وكمية من السموم كافية لموت جميع أفراد العائلة من أجل التخلص من أعباء الحياة التي أصبحت جحيماً لا يطاق.

الداء.. بلا دواء

وعلى الرغم من صدور قانون الصحة النفسية العراقي في عام 2005، والذي يهدف إلى تأمين رعاية مناسبة للمُصابين باضطرابات نفسية، إلا انه ما زال حبراً على ورق، ولم يدخل حيّز التطبيق إلا من باب ضيّق، حيث يعيق الخدمة النفسية في العراق الافتقار إلى الموارد البشرية والمالية. فليس في البلد سوى ثلاثة مستشفيات لعلاج الأمراض النفسية وهي «الرشاد» و«ابن رشد» في بغداد، و«سوز» في السليمانية شمالي العراق، بالإضافة إلى خدمة الاستشارة النفسية التي أدخلتها منظمة أطباء بلا حدود في مستشفى اليرموك في بغداد ومستشفى آخر في محافظة الفلوجة غربي البلاد. كما أن كمية الكوادر التي من شأنها التخفيف من أزمات الحالات النفسية المستشرية لا تبدو متوافقة مع نسبة المرضى، إذ يعالج هؤلاء المرضى عدد أطباء نفسيين لا يزيد على أربعة لكل مليون مريض، بحسب وزارة الصحة.

وتختم منظمة أطباء بلا حدود تقريرها الصادر هذا العام، والذي يبدو أنه وداع منها للتعاون مع العراق، «بأن العافية النفسية للعراقيين عامل حاسم الأهمية في استعادة العراق لعافيته». لكن هل ثمّة في الأحزاب السياسية – التي تتناحر في الفضائيات من أجل المكاسب – من يبحث عن عافية العراق التي ضاعت بين الحروب؟

عمر الجفّال

شاعر وصحافي من العراق

تونس: أزمة فوسفات أم أزمة تصوُّر عام؟

الفوسفات واحد من ركائز الاقتصاد التونسي، ولكنه يمثل من الناحية الاجتماعية قنبلة موقوتة كادت سنة 2008 تُفصف بنظام بن علي حين انتفض أهالي الحوض المنجمي (بالجنوب الغربي)، مُطالبين بحقهم في الشغل والتنمية والتوزيع العادل للثروات. وبعد 2011، تعددت الاعتصامات المُعطلة لإنتاج الفوسفات إلى درجة أن الحكومة أعلنت في نيسان/ابريل الفائت تعليق المفاوضات مع المُحتجين وأطلقت حملة إعلامية كبيرة لشرح «أزمة الفوسفات» مركزة على بعض الأرقام:

- تراجع الإنتاج: من قرابة 8 مليون طن سنويا إلى 2.7 مليون طن سنة 2012.
- الخسائر المالية: 3 مليون دينار يوميا، وقرابة 2000 مليون دينار خلال سنتي 2011 و2012.
- مضاعفة عدد عمال شركة فوسفات قفصة ثلاث مرات في سنتين (من 9 الاف الى 27 الف عامل).

وقد ذهبت الحكومة إلى حد «التهديد» بغلق شركة فوسفات قفصة، وهذا مستغرب لأن الشركة تكاد تكون المُشغل الوحيد في مدن الحوض المنجمي، ولأن الفوسفات من مصادر العملة الصعبة للبلاد، ولأن الحكومة تواجه حاليا أزمات عديدة فليس من مصلحتها المُجازفة بمثل هذا التصعيد. فهل أن هذا التهديد مُناورة أم إقرار رسمي بالفشل؟ وهل أن في الإقرار بالفشل تمهيدا لتخلي الدولة عن «إصلاح» قطاع الفوسفات؟

حكومات الثورة تواجه الأزمة بالضياع

رغم أن الخطاب الرسمي يعتبر «ثورة 14 جانفي» (التي أزالت بن علي من السلطة عام 2011) ثورة اجتماعية، وان شرارتها انطلقت من المناجم، فان حكومات ما بعد الثورة تشترك في قراءة سطحية للمشكل جعلتها تتخذ حلولا إدارية غير مناسبة. تعتبر الحكومة «أزمة الفوسفات» مُجرد تعطيل للإنتاج بسبب احتجاجات اجتماعية تطالبُ أساسا بالشغل. فالأزمة بنظرها ظرفية (مرتبطة بالانفلات الأمني والاجتماعي)، ومعزولة. بل يجد بعض الرسميين أحيانا في هذه الأزمة ملامح نعرات جهوية «انفصالية» (!)، وبعض التآمر السياسي من «متطرفين يسعون إلى تخريب الاقتصاد لغايات سياسوية». ويبدو من خلال النتائج الميدانية، أن هذه القراءة، وما اقترحته من «تسويات إدارية»، لم تمنع تعفن الوضع الاجتماعي والاقتصادي، إذ تواصلت الأزمة منذ أكثر من سنتين، ولم تقترح الحكومة بعد أي خطة إنقاذ، بل تبدو وكأنها تعيد الأخطاء السابقة نفسها، وخاصة منها:

– الاعتقاد بأن وزارة الصناعة قادرة على التصدي للأمر وحلّه. والحال ان هذه الأزمة هي أزمة وطنية كبرى وكان يجب ان تكون من أولويات الحكومة.

– التركيز على هدف وحيد وهو «الرجوع بإنتاج الفوسفات الى مستوى ما قبل 2011»، وافتراض إمكانية تحقيق هذا الهدف الكمي دون اي إصلاحات جوهرية.

– إلقاء مسؤولية الأزمة على «الآخرين»، وتصويرها كجزء من الصراع السياسي على السلطة.

– تجاهل المطالب المتعلقة بالشفافية، واستقلالية المؤسسات، وضرورة مراجعة السياسة الاستخراجية.

وعموما فإن الحكومة اختارت منهج «إدارة الأزمة». وهي اكتفت بوسائل التسكين التقليدية، التي تتميز بالزبائنية والمحاصصة والتسييس وبنظرة قصيرة المدى... الخ. وأما قيامها بتنازلات خارج إطار خطة شاملة ومعلنة، فهو يعطي الانطباع بانها ضعيفة، ويؤجج الطلبات الجديدة، ويهدد الأمل في الوصول الى حل جذري ودائم.

ويبدو ان امتداد الأزمة في الزمن يزيد في قوة الاحتجاجات الاجتماعية. وبالمقابل يبدو ان الزمن يزيد الحكومة ارتباكا و«هروبا الى الامام»، ويدفعها الى العودة الى التعامل مع مشكلة الفوسفات (المؤسسات والجهات والمجتمع المدني) بطريقتها التقليدية الفوقية، البطيئة وغير الشفافة، بدليل عزلها مؤخرا للرئيس ـ المدير العام لشركات الفوسفات، ورفضها الخطة التي اقترحها لإنقاذ الشركة والقطاع والمنطقة بكلفة إجمالية لا تتعدى 400 مليون دينار.

... أم هي أزمة سياسة استخراجية؟

بعد 14 كانون الثاني /يناير 2011، وبالتوازي مع تعطيل إنتاج الفوسفات، تمّ تعطيل إنتاج عدد من الحقول النفطية. ولكن هذه الأخيرة عادت إلى سالف نشاطها. فلماذا تفشل وزارة الإشراف والأطراف النقابية في فك اعتصامات الفوسفات في حين تنجح في فك اعتصامات النفط؟ هل لان شركات الفوسفات مملوكة كليا للدولة بخلاف شركات النفط؟

إنّ طَرْح مثل هذه الأسئلة ينقل الموضوع من «احتجاجات اجتماعية» الى مستوى يتعلق بمدى توفر الإرادة السياسية ومدى توافق المقاربة الحكومية مع الحقائق الميدانية. فالسياسة الاستخراجية اجمالا لا تزال، منذ أكثر من قرن، غير اجتماعية، هدفها الأول «زيادة الأرباح بأي طريقة»، وهو ما يذكر أهالي الحوض المنجمي بعهد النهب الاستعماري، لأن منطقتهم لا تزال تعيش الفقر والأمراض والتلوث. ثم ان هذه السياسة الاستخراجية لم تخضع بعد الى تقويم، رغم ان جلّ البلدان التي عرفت تحولات ديمقراطية بادرت الى مراجعة سياسة التصرف بمواردها الطبيعية وإعادة هيكلة هذا القطاع الاستراتيجي ومراجعة إطاره القانوني والتدقيق في العقود والسياسات السابقة... خدمة للتنمية وتفعيلا للعدالة الاجتماعية. فقطاع الفوسفات بحاجة اليوم الى رؤية واضحة، وخطة متكاملة، وقيم جديدة متفق عليها، وجرأة سياسية، وقدر من الشفافية تشمل أيضا «الصفقات الاجتماعية» التي حصلت بعد الثورة بدعوى «إعادة الانتاج»، والتي يبدو ان هدفها البحث عن توازنات اجتماعية ـ نقابية، وتحالفات جهوية وسياسية.

بقطع النظر عن طبيعة «أزمة الفوسفات» وأسبابها، فمن الجنون أن تتواصل هذه الكارثة طيلة سنتين رغم تكلفتها المالية والاجتماعية العالية، ورغم مخاطرها السياسية، ورغم تهديدها لمستقبل القطاع. كما أن تواصلها يضعف القطاع نفسه أمام ضغوط أطراف عديدة (ليس الأحزاب والأهالي والنقابات فحسب، بل الشركات الدولية...). إذ من شأن هذا جعل القطاع أكثر من أي وقت مضى رهينة لابتزاز أطراف متربصة تنتظر الظروف لتمرير مشاريع مشبوهة أو لتسوية وضعيات غير قانونية أو للحصول على امتيازات استثنائية. وسواء تعلق الأمر بالفوسفات أو بالطاقة، بالحكومة أو بوزارة الصناعة أو بالمؤسسات العمومية، بالجهات أو بالنقابات، فان الثابت اليوم هو أن هذا القطاع الاستراتيجي يعاني، إضافة إلى المشاكل الظاهرة (الاحتجاجات الاجتماعية وأزمة الإنتاج)، من مشاكل أكثر أهمية. قطاع الصناعات الاستخراجية يعيش اليوم حرب تموقع وصراع لإعادة توزيع الأدوار بين «شبكات فساد» تحدث عنها بعض الوزراء ولمحت إليها بعض التقارير الرسمية، مثل تقرير «لجنة تقصي الحقائق حول الفساد والرشوة» (2011) وتقرير «دائرة المحاسبات حول قطاع الغاز» (2012). والتقرير الاول اكد بالأسماء وجود شبكة فساد في قطاع الطاقة تضم تونسيين واجانب وعددا من المسؤولين في المؤسسات العمومية والخاصة، وذكر التقرير ان لديه وثائق التحويلات المالية لعناصر هذه الشبكة خارج تونس. اما التقرير الثاني فأكد وجود خروقات كبيرة وشاملة في قطاع الطاقة في جميع المستويات، من منح رخص الاستكشاف الى الجباية والعقود والمراقبة، وهو ما يحرم ميزانية الدولة من مداخيل طائلة.

ورغم تعهد رئيس الحكومة بالالتزام بالوضوح في هذا القطاع، واعلانه النية في الانخراط في «المبادرة الدولية للشفافية في الصناعات الاستخراجية» (EITI)، إلا أن المفارقة أن الحكومة تناقش بلا خطة بعض أضخم وأهم مشاريع الطاقة والمناجم (مثل منجم الفوسفات بصراورتان، ومصفاة النفط بالصخيرة، وانبوب غاز الجنوب، ورخص استكشاف الغاز الصخري...).

ويُحمِّل بعض السياسيين الرسميين «الفوسفات» (والمحتجين) مسؤولية ارتهان تونس لصندوق النقد الدولي، بحجة ان القروض الضخمة التي طلبتها تونس تساوي قيمة خسائر القطاع! وهكذا يُبرر الفشل بالفشل وتضييع المواضيع الرئيسية. ان اختزال «ازمة الفوسفات» في أزمة إنتاج (حسب الحكومة) او ازمة تشغيل (حسب الأهالي) يؤجل أي نقاش جدي لتطوير القطاع من خلال الإسراع بـ:

- التدقيق في العقود المبرمة ودعم رقابة الدولة عليها ونشر تقرير رسمي للغرض.
- اعادة هيكلة القطاع وتطوير إطاره القانوني وخاصة فيما يتعلق بطريقة اسناد الرخص ومراقبتها.
- إصدار تقارير دورية حول كل المشاريع والمصاريف والعائدات.
- الإجابة على كل الخروقات التي كشفها تقريرا لجنة تقصي الحقائق حول الفساد ودائرة المحاسبات وإبعاد كل من اتهمتهم التقارير الرسمية عن مواقع القرار، ومحاكمتهم.

سفيان الرقيقي

باحث، ورئيس «الجمعية التونسية للشفافية في الطاقة والمناجم»

مواقع

شريكة/صديقة

«المسبار للدراسات والبحوث» الإسلام السياسي في إصدارات شهريّة

يتبدّد حذر المطّلع على موقع «مركز المسبار للدراسات والبحوث»، فور تجوّله بين عناوين إصدارات المركز وأعماله. فالمركز الذي تأسس في دبي عام 2007، ويرأسه الإعلامي السعودي تركي الدخيل، تمكّن من ترجمة استقلاليته إزاء الحكومات والأنظمة من خلال عناوين إصداراته الشهرية، معلناً تخصّصه في دراسة الحركات الإسلامية المعاصرة، فكراً وممارسة، رموزاً وأفكاراً وانتشاراً. لذلك، فإنّ باحثي المركز هم من المتخصّصين في الحركات الإسلامية المعاصرة والتاريخية والظواهر الثقافية والإستراتيجية المتصلة بهذا العنوان العريض، من أبرزهم منصور النقيدان وعمر البشير الترابي، ورشيد الخيّون، ومحمد الحداد، وفهد الشقيران...

تحمل رسالة الدخيل إلى القراء شيئاً من الطمأنة إلى زاوية التعاطي مع الحركات الإسلامية السياسية وما يتعلق بها من مواضيع، إذ يوضح الإعلامي المعروف أنّ «الحقيقة، دينية كانت أم مدنية، لها دروب عدة تقود إليها، فإذا كنت ترى أن رأيك أو عقيدتك هي الصواب فهذا لا يعني أبداً أن الآخر مخطئ ويجب إلغاؤه لأنه لو فكر مثلك لأصبحنا في حرب دائمة. فكر مثله لأن الحياة تتسع للجميع مهما اختلفت الآراء طالما كان النبع واحداً».

المركز غزير الإنتاج، إذ يصدر عنه شهرياً كتاب لمجموعة باحثين، ما مكنه من إثراء مكتبته رغم حداثة ولادته نسبياً (6 سنوات).

كُتب المركز متوفرة لدى دور نشر عربية رئيسية، كدار النيل والفرات، ودار الانتشار العربي، ودار الحكمة، ودار مدارك (التي يملكها الدخيل أيضاً)، وهو ما يؤمّن انتشارها على صعيد واسع في العواصم العربية. أحدث مؤلفات المركز كتاب «المرأة في العالم العربي وتحديات الإسلام السياسي». ومن إصدارات العام 2013، «الإسلام في إندونيسيا ـ التاريخ والهوية والنظام»، و« إندونيسيا: الإسلاميون – الشيعة – الصوفية»، و«ربيع القاعدة: سوريا وسيناء ومالي».

لا تقتصر إصدارات المسبار على هذه العناوين ومتفرعاتها. ففي العام 2012، صدرت عنه مجموعة مؤلفات لا تتعلق مباشرةً بالاسلام السياسي، مثل «ليبيا بعد القذافي، و«الأقباط بعد 25 يناير» و«الأقليات الدينية والإثنية بعد الربيع العربي». فعكست الإصدارات الـ12 للعام الماضي، مدى تأثُّر المركز بموجة الانتفاضات العربية.

ولا تنحصر مواضيع إصدارات باحثي المركز على المنطقة العربية والاسلامية، بل تصل إلى حيث يمكن ملاحظة وجود ظاهرة تتعلق بالاسلام السياسي، ككتاب «انبعاث الاسلام السياسي في إسبانيا» و«المسلمون في أميركا». ومن الأمور اللافتة تخصيصه مجموعة كتب لموضوع واحد، كالصوفية مثلاً (في ايران والعراق والخليج...)، والسلفيون (في عدد من الدول العربية) والنسوية الاسلامية والاخوان المسلمون (في الخليج ومصر...) والقاعدة...

http://www.almesbar.net/

فكرة

«تمرُّد».. بلا انشقاقات

حركة أو حملة «تمرُّد» هي باكورة الحملات المصرية المدنية الهادفة إلى إسقاط الرئيس محمد مرسي ونظام جماعته. ولأنها حالة شعبية غير حزبية، فهي لا تزال ضائعة بين أن تكون حركة أو حملة. «تمرُّد» تخلف عدداً كبيراً من المحاولات السابقة التي كانت ميادين المدن المصرية مسارح لها منذ وصول مرسي إلى الحكم. جميعها لم تراعِ المحظور: محظور انعدام الرؤية العامة لكيفية إسقاط النظام، محظور عدم تفهُّم تعب الناس وفقرهم وانعدام ثقتهم برموز المعارضات، وعدم استعدادهم للمبيت إلى الأبد في الميادين. محظور العجز عن ترجمة الاعتراض على نهج «الإخوان» في برنامج سياسي ـ اقتصادي متكامل. محظور الاتكال على «القيادات التقليدية» وعدم إفراز وجوه جديدة غير «محروقة» شعبياً وإعلامياً بفعل إرث الماضي أو براعة النظام وماكينته في تشويه صورة وسمعة كل مَن مِن شأنه تمثيل الحالة الاعتراضية جدياً.

بداية «تمرُّد»، التي تضمّ وجوهاً شبابية فنية سياسية وإعلامية، وناشطين سطع نجمهم منذ ثورة 25 يناير، تبدو حتى اللحظة مصدر أمل لأنصار «سحب الثقة من محمد مرسي العياط وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة»، وهو الهدف المعلَن للحملة. تمكن ناشطوها من جمع 3 ملايين توقيع لصالح هذا الهدف، بانتظار الوصول إلى رقم 15 مليونا. أول ما يلفت هو أنّ القيمين على الحملة قد تنبهوا لأخطاء الحملات الكثيرة السابقة. هكذا، لا يبدو أن هناك مكان كبير للعجلة في عمل «تمرُّد»، ولا لإطلاق الوعود «الكبيرة» من نوع أنّ مرسي ونظامه سيسقطان غداً، ولا حثّ للمبيت في اعتصام مفتوح بلا حدود في الميادين العامة، ولا حصر لنشاط الحملة في القاهرة والاسكندرية وحدهما، ولا اكتفاء بالتظاهر أو اقتصار النشاط على المجال الافتراضي والنضال الفايسبوكي. ثاني ما يلفت هو الحرب القوية التي تعرضت لها «تمرُّد»، ولا تزال، من مراكز الحفاظ على الستاتيكو: أوساط في الأزهر، والأحزاب الإسلامية، وماكينة النظام طبعاً. رفع عدد من علماء الازهر سلاح التكفير مبكراً بوجه الحملة، على اعتبار أنها تعبّر عن «خروج على الحاكم». في المقابل، سارع عقل النظام إلى اللجوء للعبة التي يجيدها: التهديد الضمني بالاقتتال الأهلي، مع إطلاقه حملة موازية لـ«تمرُّد» أسمتها عبقريته المفقودة «تجرُّد»، وهدفها تأييد مرسي وحماية نظامه. ثمّ وبالتوازي، تدشين محاولات اختراق الحملة، من خلال الإعلان عن استعداد الحزب الحاكم لمحاورة الحملة وناشطوها.

أمّا أحدث إشارات سير الحملة على خط التوفق حتى اللحظة، فتجسدت بتهديد جماعة المرشح الرئاسي أحمد شفيق، رمز النظام السابق، والمشاركين في الحملة، بـ «التمرُّد على تمرُّد» في حال كان الموقف العام لها سلبياً إزاء شفيق. تهديد دفع القيمين على «تمرُّد» للتشديد أنهم، رغم تمسكهم برفض الفرقة، فإن همهم الأشد يتركز على تحقيق جميع أهداف الثورة، ودفن النظام السابق بجميع رموزه.

«تمرُّد» نقطة مضيئة جديدة في سماء مصر، تثبت أن المرء قادر على أن يكون في آن واحد، ضدّ حكم الإسلاميين وضد الاستبداد العلماني وضدّ حكم العسكر. كل الأمل أن تنجو «تمرُّد» من الانشقاقات المبكرة.

أرنست خوري

العربي السفير
23 أيار 2013 ـ العدد 12485
Thursday May 23, 2013

قضية

26 قتيلاً هي حصيلة ضحايا السيول التي ضربت المناطق السعودية على امتداد الأسابيع الثلاثة الماضية. أما في العراق، فقد قُتل 7 أشخاص في محافظتي واسط وميسان بسبب الأمطار، ودُمرت 50 قرية بسبب الفيضانات، ما جعل من المنطقة الحدودية مع إيران «منطقة منكوبة».

مصر: الصحافة بين المصالح السياسية والبيزنس

(رويترز)

عندما بدأت مجموعة من الصحافيين المتحمسين للعمل الاعلامي المستقل العمل في الجريدة قبل اربع سنوات، لم يدرك احد منهم ان الادارة العملاقة كانت تنظر لمطبوعتهم باعتبارها بوقاً لمصالح ملاكها، وليس كصحيفة «مستقلة».

«يبدو أنه كان ينظر إلينا باعتبارنا واجهة لصاحب رأس المال، او منبراً يوفر مصدراً للوجاهة والسلطة له». هكذا تلخص لينا عطا الله رئيسة تحرير صحيفة «ايجيبت اندبندنت» قرار إدارة «المصري اليوم» بإغلاق المطبوعة التابعة لها، بعد أقل من أربع سنوات على انطلاق الموقع الالكتروني للإصدار الناطق بالانجليزية.

قبل اشهر عدة اغلقت الادارة ايضاً مجلة «السياسي». وعزت السبب في الحالتين الى الصعوبات الاقتصادية التي تمر بها البلاد، وقصور الموارد، وما وصفته بالتوجه العالمي الحالي لهجرة الصحافة المطبوعة. بينما يرى الصحافيون والمتابعون للعمل الإعلامي أن الاسباب سياسية في المقام الأول، ويعتقدون بأنه تهديد لمستقبل الصحافة المصرية بعد ثورة قامت من أجل الكلمة الحرة.

«جيلنا الساذج هو من سيسقط نظامكم الإعلامي»، «كيف دمّرت المهارات الادارية السيئة صوتاً مستقلاً»، «الصحافة بين الدولة والقطاع الخاص»، «مهنة المتاعب: الأمن الوظيفي، والمشاكل المالية، والمخاطر تهدد الصحافة». بهذه العناوين ودّع صحافيو الجريدة قراءهم في العدد الخمسين والأخير منها، في 25 نيسان/ابريل، الذي رفضت الإدارة طباعته، فما كان من الفريق إلا أن قام بنشره على الانترنت، بعدد يشبه الثورة على الواقع الصحافي المعاصر.

تقول عطا الله «كل ما كنا نحلم بتحقيقه هو أن نكون صحافيين أحراراً ندير مطبوعتنا باستقلالية عن أية توازنات سياسية أو اقتصادية قد تهدد عملنا الصحافي الحر. وهو ما لم يعجب الادارة بالطبع». فيما تسيطر الدولة على الصحف القومية، فقد اصبحت الصحافة الخاصة أو التي تُعرف بـ«المستقلة» بدورها مهددة في مصر، بعد ان أثبتت التجربة القصيرة أن ساحة الإعلام باتت مضماراً لرجال الأعمال والأحزاب السياسية الطامحة إلى السلطة، تشنّ عبرها الحملات الإعلامية ضد بعضها بعضاً.

الصحافة كـ«بريستيج»

«لا يوجد ما يُسمّى بالصحافة المستقلة في مصر. ما نراه هو صحافة خاصة كنا نأمل لها أن تحقق قدراً أكبر من الاستقلالية مقارنة بالصحافة القومية»، وفقاً لرشا عبد الله أستاذة الإعلام بالجامعة الأميركية بالقاهرة، «وهذه تماماً مثل الصحافة القومية، يسيطر عليها مجموعة من رجال الأعمال الذين ينظرون للصحف ليس باعتبارها مشروعاً استثمارياً مربحاً وإنما باعتبارها منبراً يخدم البيزنس الخاص بهم، ويمنحهم شكلاً من أشكال البريستيج او القوة أو الوجاهة والسلطة. وإذا تخطى الفريق التحريري ذلك، يتدخل الملاك بطرق مختلفة وبنسب متفاوتة، وهو ما حدث في حالة «ايجيبت اندبندنت». هي قصة صحافيين حاولوا ممارسة المهنة باحترافية واستقلالية، ما أزعج الإدارة، لأن كتاباتهم في طور معين بدأت تتعارض مع مصالح الملاك سواء السياسية او الاقتصادية».

كانت أكثر المواجهات احتقاناً بين ادارة «المصري اليوم» والفريق التحريري للمطبوعة الانجليزية هي واقعة تدخل الادارة لمنع مقال للكاتب الأميركي روبرت سيربنبرج ينتقد فيه المجلس العسكري الحاكم وقتها في كانون الاول / ديسمبر 2011 من خلال مصادرة نحو 20,00 نسخة من الجريدة، حيث كتب مجدي الجلاد رئيس تحريرها وقتذاك أن المقال يهدف «لخدمة مخططات وأهداف غربية»، مردداً الكلمات ذاتها التي اعتاد النظام المصري ترديدها لمنع او تشويه اي فعل يراه معادياً لمصالحه. قام الفريق الصحافي وقتها بشن حملة ضد الرقابة الداخلية للإدارة ودخل في معركة تابعتها الصحف ومواقع التفاعل الاجتماعي. وبعدها، بحسب لينا، استطاع الفريق تحقيق استقلالية تامة عن الإدارة الأم، وغيّر اسم المطبوعة الى «ايجيبت اندبنتدنت»، اي «مصر المستقلة» بعد أن كان اسمها من قبل «الطبعة الانجليزية من المصري اليوم».

ووفقاً لعبد المنعم سعيد رئيس مجلس ادارة «المصري اليوم» (الوافد من «مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية الذي كان رئيسه وأحد أركان السلطة أيام مبارك)، فإن تصوير القضية في الاعلام على أن قرار المؤسسة بإغلاق «ايجيب اندبندنت» يرجع «لجماعة من الرأسماليين الجشعين، أو جماعة من الإداريين الذين يقودهم من كان من الفلول» يحمل قدراً كبيراً من «التدليس» و«التزييف»، مؤكداً ان الموضوع بالأساس اقتصادي ويرجع الى فشل مجموعة الصحافيين في كتابة ما يجذب القارئ، ومن ثم يرفع الاشتراكات والمبيعات.

كتب سعيد: «في كل ما نشر عن الموضوع لم تذكر مرة واحدة المعلومة البديهية عن حجم توزيع الصحيفة (٥٠٠ نسخة في المتوسط)، ولا حجم اشتراكاتها (70 اشتراكاً)، ولا حجم الديون (خمسة ملايين جنيه)، التي سببتها للمؤسسة، خلال سبعة شهور فقط من إصدارها».

«هل فوجئت الادارة بين ليلة وضحاها بأن الصحيفة غير مجدية ولا تحقق الربح الكافي؟ اما كان الأولى بها وهي تبدأ مشروعاً كهذا بعمل دراسة جدوى لفهم ما اذا كانت المشروع مجدياً وسيحقق استمرارية؟ وهل في ظل فشل الادارة تصبح مسؤولية الصحافي وضع خطة اقتصادية ناجحة لرفع المبيعات؟»، تتساءل عطا الله. يرى المتابعون للشأن الاعلامي في مصر أن الصحافة، بنوعيها الحكومي والخاص، تتعرّض لمجموعة من الانتهاكات تهدّد استقلالية العمل الصحافي، وتتنوّع بين الرقابة والمنع والمصادرة والاعتداء بالضرب والسبّ والتهديد للصحافيين ومحاكمتهم.

رقم قياسي في انتهاك حرية الصحافة

وبحسب التقرير السنوي الصادر عن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان الأسبوع الماضي فإنه برغم وعود الرئيس مرسي المستمرة بحماية حرية الصحافة والإعلام حال انتخابه، إلا أن تسلّمه السلطة في حزيران/ يونيو الفائت – بحسب التقرير– لم يكن إلا نهاية حقبة وبداية أخرى في التضييق على حرية التعبير والحريات الإعلامية، حيث رصدت الشبكة 24 انتهاكاً على الاقل في أول مئة يوم من حكم أول رئيس منتخب في تاريخ مصر الحديثة، وهو ما يشكل رقماً قياسياً في تاريخ مصر. ويرى المراقبون أن ذلك يكشف عن نية الرئيس الجديد في خنق أي معارضة لجماعة الإخوان المسلمين التي انتمى إليها فكرياً وتنظيمياً على مدار 30 عاماً.

من الانتهاكات التي رصدها التقرير مصادرة السلطات لعدد 11 آب/ اغسطس من جريدة الدستور الخاصة لاتهام الجريدة بالـ «الحض على الفتنة الطائفية وإهانة رئيس الجمهورية والتحريض على الفوضى بالمجتمع». وفي منتصف شهر تشرين الاول/ أكتوبر الفائت قام رئيس تحرير جريدة «ا خبار» القومية بإصدار قرار شفهي بحرمان الكاتبة الصحافية «عبلة الرويني» من كتابة عمودها اليومي المستمر منذ حوالي أربع سنوات على صفحات الجريدة، وذلك في اليوم التالي لحجب مقالها «الملك عارياً» الذي ينتقد هيمنة جماعة الإخوان ومجلس الشورى على الصحف القومية، ومحاولة التضييق المستمر على مقالاتها في جريدة الأخبار.

كما واجه رئيس تحرير جريدة الدستور «إسلام عفيفي» محاكمة وحبساً احتياطياً في آب/ اغسطس الماضي على خلفية دعوى تتهمه بإهانة رئيس الجمهورية ونشر أخبار كاذبة، رغم عدم توافر شروط الحبس الاحتياطي عليه، ورغم أنها قضية نشر. بينما أصدر النائب العام قراره بإحالة عفيفي إلى المحاكمة الجنائية بتهمة إهانته للرئيس ونشر أخبار كاذبة بعد الانتهاء من التحقيقات، فضلاً عن إدراج اسمه ضمن قوائم الممنوعين من السفر. وبعد ضغوط كبيرة من المجتمع المدني، أصدر رئيس الجمهورية قراراً بإيقاف الحبس الاحتياطي في قضايا النشر، وعليه قرر النائب العام إطلاق سراح إسلام عفيفي.

وفي كانون الاول / ديسمبر 2012، أمر النائب العام بفتح تحقيق مع الإعلامي إبراهيم عيسى، في البلاغ الذي تقدّم به ممدوح إسماعيل، المحامي بالنقض والعضو السابق بمجلس الشعب المنحل. وفي الشهر ذاته تقدمت رئاسة الجمهورية ببلاغ للنائب العام ضد الكاتبة الصحافية «علا الشافعي» وضد «خالد صلاح» رئيس تحرير جريدة «اليوم السابع» على خلفية مقال للكاتبة نشر على صفحات الجريدة بعنوان «جواز مرسي من فؤادة باطل»، تنتقد فيه العنف الذي استخدمته جماعة الإخوان المسلمين أمام قصر الاتحادية والذي نتج عنه مقتل متظاهرين سلميين وإصابة واحتجاز عدد من النشطاء، وانتقدت خطاب الرئيس في اليوم التالي على تلك الواقعة إذ اعتبرته يدافع عن أعمال العنف التي ارتكبت من قبل جماعته.

الدين كسلاح

«النظام الحالي يمارس سياسات النظام السابق نفسها في تكميم الأفواه، ولكن بشكل أشرس. فهم معهم الدين الآن ويعتبرونه سلاحاً»، وفقاً لـ«جمال عيد» مدير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان. «المشكلة الحقيقية تكمن في طبيعة النظام الحاكم وتصوره لوظيفة الصحافة والإعلام في أنها مجرد بوق للنظام». «بعد عامين من انتفاضات المنطقة، ما زلنا نرى جهوداً متصاعدة من جانب الحكومات المتسلّطة لفرض خناق على الإعلام، وهو ما يسلّط الضوء على الحاجة إلى اليقظة في دفع وحماية الصحافة المستقلة». ووفقاً لعيد، فإن الدستور الصادر بعد الثورة والذي أصدره مجلس الشورى مليء بالثغرات التي تقلص حجم الحريات الصحافية وتكبل عمل الصحافيين. فالمادة 215 مثلاً تستبدل المجلس الأعلى للصحافة، وهو هيئة منتخبة مؤلفة من صحافيين، بالمجلس الوطني للإعلام الذي تعيّن الحكومة أعضاءه. ويتولى هذا المجلس «وضع الضوابط والمعايير الكفيلة بالتزام وسائل الإعلام المختلفة بأصول المهنة وأخلاقياتها»، و«مراعاة قيم المجتمع وتقاليده البناءة». وهذا بمثابة منح الهيئة الحكومية الجديدة سلطة السيطرة على التغطية الإعلامية والإخبارية وتوجيهها. كما تتيح المادة 48 للمحاكم إغلاق مرافق وسائل الإعلام إذا وجدت المراجعة القضائية أن أحد العاملين في الوسيلة الإعلامية المعنية لم يحترم شروط هذه المادة، بما في ذلك «احترام حرمة الحياة الخاصة للمواطنين ومقتضيات الأمن القومي». وهي كلمات فضفاضة ويمكن أن يستخدمها النظام لتهديد ما يراه غير مناسب له.

تقول لينا عبد الله: «وزير الإعلام يقول اننا نعيش في ظل حرية اعلام غير مسبوقة، في حين ان ما نراه ليس حرية تعبير. ما نراه هو مجموعة من الصحافيين الذين قرروا انهم سيعاندون السلطة ويدافعون عن مساحة التعبير التي أخذوها بالقوة قبل وبعد الثورة. كي نتحدث عن حرية صحافة يجب ان تكون هناك ارادة سياسية تحمي الصحافي بواقع الدستور، وهو ما تفعل الدولة عكسه... تماماً كما في عصر مبارك، فالصحافي او الإعلامي اليوم يمارس مهنته وهو يدرك انه لا يوجد قانون يحميه ولا دستور يستند اليه، ويدرك الثمن الذي من الممكن ان يدفعه مقابل كلمته».

وترى عبد الله ان الصحافي في مصر يواجه منظومة كاملة من الاخطار التي تجعل عمله مهدداً دائماً، فهو يواجه أخطاراً جسدية وأوقاتاً من عدم الاستقرار المالي، والملاحقات القضائية بتهم التشهير، كما تعوزه الموارد والتشجيع اللازم لعمل تحقيقات صحافية جادة. «ما اصبحت هناك حاجة ملحة له هو صحافة حرة مستقلة مملوكة للصحافيين وتخدم الشعب. ثنائية الدولة والبيزنس تروح ضحيتها الصحافة ثم الشعب... بالإضافة الى اهمية ان يصبح الصحافي مالكاً أسهماً في الجريدة ليصبح جزءاً من صناعة القرار».

سلمى الورداني

صحافية من مصر

«غضب» قضاة المغرب يكسر «واجب التحفُّظ»

(عن المفكرة القانونية)

من بين الوقفات الاحتجاجية والاعتصامات العديدة التي نظمّها قضاة المغرب في الفترة الأخيرة، كانت وقفة السابع عشر من الشهر الجاري، التي استضافتها محكمة الاستئناف في القنيطرة الأكثر تعبيراً عن المستوى الذي وصلت إليه أحوال الجسم القضائي في المملكة هي ،. وقفة نظّمها «نادي قضاة المغرب» تحت شعار «الغضب». والجمعية شديدة التمثيل للقضاة في البلاد. الجهة التنظيمية كانت راضية عن حجم المشاركة (مئات القضاة) التي حملت «إشارات قوية على الاحتقان الذي يسود المشهد القضائي». احتقان فنّده أنس سعدون لموقع «المفكرة القانونية» من خلال محاولة العودة إلى جذور الغبن اللاحق بحق القضاة، أكان من نواحي تعرُّضهم الدوري للاعتداء، أو لجهة تدخُّل السلطة السياسية بعملهم، وهو ما يمكن اختصاره بتراخي الجهات المسؤولة في التصدي لحالات الاعتداء على القضاة من ناحية، واستمرار تبعية النيابة العامة لوزارة العدل وللسلطة التنفيذية عموماً من ناحية ثانية.

وكانت سلسلة الاعتصامات القضائية قد عرفت محطة أساسية في مدينة تاونات على اثر اعتداء تعرّض له أحد قضاتها، إلى جانب وقفة أخرى بمحكمة الاستئناف في آسفي، وصولاً إلى الوقفة الوطنية التي نظمها القضاة أمام محكمة النقض حيث رفعوا شعارات مطالبة بالاستقلال الفعلي والحقيقي للسلطة القضائية. وما كانت «وقفة الغضب» قبل أيام، سوى المحطة الأحدث من الحالة الاعتراضية، حيث ندّد المشاركون فيها بإخلال الدولة بواجبها المتمثل في ضمان الحماية للقضاة من التهجمات والتهديدات أثناء ممارستهم لمهامهم أو بسببها.

موضوع الاعتداءات المتكررة التي يتعرض لها القضاة ظل يدخل ضمن المحرمات المسكوت عنها، لاعتبارات عدة أهمها الرغبة في «الحفاظ على هيبة القضاء من أي خدش»، حتى لو كانت هذه الهيبة موجودة فقط من الناحية النظرية، ثم تكبيل القضاة أنفسهم بقيود ما يسمى بـ«واجب التحفظ»، الأمر الذي منعهم من فضح بعض الممارسات التي تعيق عملهم، هذا فضلاً عن هشاشة الحماية التي توفرها لهم النظم والتشريعات المختلفة والتي تكرس هيمنة واضحة للسلطة التنفيذية، وصولاً إلى غياب تكتلات قضائية نقابية مهنية مستقلة تمثل القضاة ومصالحهم. وعن هذه النقطة بالتحديد، فإنّ إحدى أبرز الإنجازات التي ارتكزت على التعديل الدستوري الأخير في العام 2011، تجسّدت بظهور فاعل جديد وهو «نادي قضاة المغرب»، كأول جمعية مهنية مستقلة للقضاة، ما نتج عنه انخراط واسع للقضاة في ممارسة حقهم في التعبير العلني، وتحوُّلهم من مجرَّد موضوع للإصلاح إلى عنصر فاعل فيه. تطوُّر ساهم في فضح محاولات التأثير غير المشروع على القضاة، تلوّنت أشكالها وتعدّدت الجهات الصادرة عنها وتفاوتت درجات خطورتها، بين الاعتداءات اللفظية إلى الاعتداءات الجسدية والتهديد بالقتل.

وفي السياق، سمحت بيانات «نادي قضاة المغرب» بتشخيص ظاهرة الاعتداءات المتكررة التي عرفها المشهد القضائي. اعتداءات كان أبطالها أحياناً مواطنين، وأحياناً أخرى مجموعات ضغط سياسية واجتماعية تعهّد «نادي القضاة» بالكشف عنها في التقرير السنوي المقرر صدوره قريباً بمناسبة مرور عامين من المصادقة على الدستور الجديد.

وكان البرلمان المغربي شاهداً على اعتداءات لفظية بحق الجسم القضائي في العديد من الحالات، كصدور تصريحات مسيئة استهدفت في إحدى المرات محكمة الاستئناف في القنيطرة، على خلفية إصرارها الشديد على تطبيق النص القانوني بحذافيره. فجرى كلام على وجود قوائم للقضاة الفاسدين. وبعيداً عن البرلمان، كان القضاة هدفاً لحملات هجومية أخرى بمشاركة بعض وسائل إعلام، فوصفت إحدى الجمعيات القضاة بأنهم «مرضى نفسيون».

وتشدّد أدبيات «نادي القضاة» على أنّ الخطير في مثل هذه الاعتداءات لا يكمن في تنامي ظاهرة الاعتداءات الجسدية واللفظية والسياسية فحسب، إنما أيضاً في الطريقة التي يتم بها التعامل معها، بما أنّ عدم اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة من طرف الجهات المسؤولة يشجع على تكرارها، بل ويُعَد تقصيراً من شأنه التأثير سلباً على هيبة القضاء، وتهديداً خطيراً لاستقلالية القضاة. تجاوزات تتجاهل المقتضيات القانونية التي يضمنها الفصل 20 من النظام الأساسي للقضاة، والذي ينصّ على أن الدولة تحمي القضاة ممّا قد يتعرّضون إليه من تهديدات وتهجّمات وسبّ وقذف ضمن مقتضيات القانون الجنائي والقوانين الخاصة الجاري العمل.

ويمكن في السياق التذكير بواقعة عرفتها المحكمة الابتدائية في طاطا، حيث استدعت المفتّشية العامة لوزارة العدل قاضياً للنيابة العامة لمحاسبته بسبب تصدّيه لحالة اعتداء تعرّض لها قاضٍ آخر في المحكمة التي يعمل بها.

http://www.legal-agenda.com

التحليل النفسي للشعب المصري

لم يرض بعض المصريين بما آلت إليه أحوال البلاد والعباد، فنزلوا إلى ميدان التحرير رافعين لافتات عليها: «نداء إلى القوات المسلحة المصرية. أنقذونا من تجار الدين فقد فاض بنا الكيل».

القوات المسلحة المصرية كانت تتناول غداءها في ذلك الوقت أمام التلفزيون. رأت اللافتة فقررت أنها كلها، عن بكرة أبيها، لا بد أن تنقذ البلاد من تجار الدين.

نزل الجيش إلى شوارع مصر. جيشنا المخلص الوطني لم يرض بأن يسيطر الإخوان على مقاليد الأمور، فنزل إلى شوارع مصر. حدث الانقلاب العسكري المأمول.

في اليوم التالي، كانت القوات المسلحة المصرية تتناول الغداء أيضاً أمام التلفزيون. رأت تظاهرة في ميدان التحرير ترفع لافتات: «نداء إلى تجار الدين، أنقذونا من القوات المسلحة فقد فاض بنا الكيل».

لأجل حل هذه المعضلة، قامت القوات المسلحة بالقبض على أفراد التظاهرة الأولى وسألتهم إن كانوا يمثلون الشعب المصري فأجابوا بـ«نعم». ثم قبضت على أفراد التظاهرة الثانية وسألتهم إن كانوا يمثلون الشعب المصري فأجابوا بـ«نعم». هكذا إذا، ليس هناك سبيل للشك. الشعب المصري نفسه لا يعرف ماذا يريد.

كان هذا مربكاً جداً. نظر قائد القوات المسلحة إلى أتباعه وسألهم عن سر تقلب مزاج الشعب المصري. قال إنه سمع عن الشعب المصري الكثير، سمع عن ترددده وعدم قدرته على الحسم، ولكنه لم يتوقع أبداً أن يكون الأمر بمثل هذه السرعة. قال أحد الضباط، ويعمل طبيبا نفسيا، إن هذا يسمى في علم النفس الهستيريا، أو مرض التقلب من النقيض إلى النقيض. مط قائد القوات المسلحة شفتيه بعدم اهتمام وقال: «العيان يتعالج».

رد عليه الطبيب النفسي قائلاً إنه لا بد من مسايرة المريض النفسي في كل تقلباته حتى لا تنتكس حالته. اليوم ينادون بنزولنا، ننزل، غداً ينادون بخروجنا، نخرج. وهكذا حتى يشفى المريض.

وعندما تطوع ضابط آخر بالشرح إن هذا عادي جداً، ولا هستيريا ولا حاجة، فالشعب المصري يحوي أناساً مختلفين، وهذا طبيعي في كل شعوب الدنيا، هرش أفراد القوات المسلحة رؤوسهم، فغروا افواههم وقالوا بصوت واحد منغم: «هذا عجيب. شعب واحد ويختلف مع نفسه». أما الطبيب النفسي فقد قال بهدوء: «نعم، هذا مرض آخر. الشعب المصري منقسم على نفسه، وهذا يسمى في علم النفس بفصام الشخصية». أما قائد القوات المسلحة فمط شفتيه بعدم اهتمام وقال: «العيان يتعالج».

– وماذا سنفعل نحن سيادتك؟

– ولا أي شيء. سنتناول الغداء والتلفزيون مطفأ.

العربي السفير

متابعات

90 في المئة من الثروات التي حقّقها رجال الأعمال المصريون خلال الأعوام العشرين الأخيرة، «كانت بسبب المضاربة والمزايدة على أراضي البناء والاعتداءات على الأراضي الزراعية وتحويلها إلى أراضٍ للبناء والمضاربات على أراضي الإسكان العائلي المخصصة لدعم أصحاب الدخول المحدودة»، بحسب وزير الإسكان المصري طارق وفيق.

أسباب فقر الخيال عند جماعة الإخوان

لا تمتلك جماعة الإخوان المسلمين قدرة على «التخيل». وهي تجري مدفوعة كعربة طائشة نحو نهاية فكرتها، وتحولها إلى سلطة غاشمة متجبرة وغبية. لم تقدم الجماعة للحياة على مدار تاريخها مفكراً بارعاً أو أديباً مبهراً، بل كانت دوماً طاردة لأمثال هؤلاء. فهم إن التحقوا بها في شبابهم الغض معتقدين أنها لن تقف أمام طاقتهم الإبداعية وقدراتهم الفردية، سرعان ما يهجرونها حين يجدون أنها جدار أصم يقف أمام خيالهم ورغبتهم في التفكير خارج القوالب الجاهزة والصناديق المغلقة التي كتب على جبهتها العُلوية: «السمع والطاعة».

ليس جينياً

ولا يمكن لمن عليه أن يسمع ويطيع، ولا يُعمِل عقله بدعوى أن قادة الجماعة يعرفون أكثر، أو أنهم أعلى إخلاصاً للمصلحة العليا، أو أن الله يلهمهم صواب الرأي وسلامة الاتجاه، أن يأتي بأفكار مغايرة. وبمرور الزمن، يتم الاتكال على الغير، فتتراخى القدرة على التفكير، بل تضمر الملكات العقلية المبدعة لقلة استعمالها وشحذها باستمرار، وفق قانون «التحدي والاستجابة». الدكتور محمد حبيب، نائب المرشد، الذي استقال من الجماعة، أكد لي أن كثيراً من الإخوان يكتفون بقراءة النشرة «المجمعة» التي تأتيهم من مكتب الإرشاد كل أسبوع، وفيها ملخص للأخبار والأحداث وتعليق عليها. وقال لي: «كتبت سلسلة أسميتها رسالة إلى الإخوان، زادت على الخمسين رسالة، وكنت أسلمها لمسؤول عن توزيعها في الجماعة، وذات يوم سألته: هل شباب الإخوان يقرأون هذه الرسائل؟ فضحك وقال: لا. وأمام دهشتي واصل كلامه: حتى رسائل المرشد لا تقرأ. وعندها أدركت حجم المأساة التي نعيشها، فأفراد الجماعة سلموا رؤوسهم للنشرة المختصرة البائسة، ولا يعرفون شيئاً من خارجها».

كان هذا قبل تمدد ثورة الاتصالات، حيث الإنترنت والفضائيات، التي أدمجت شباب الإخوان، كغيرهم، في حركة الاطلاع على كل جديد. وربما عزوف أفراد الإخوان عن قراءة ما يكتبه حبيب أو المرشد وقتها، مهدي عاكف، كان بتعليمات من الرجلين التنظيميين القويين، محمود عزت وخيرت الشاطر، اللذين كانا حريصين على أن يمسكا بكل الرؤوس. لكن ما شرحه حبيب يبقى ذا دلالة قوية على أن الأغلبية الكاسحة من الإخوان لا يجذبها الشغف إلى المعرفة الإنسانية، وليست لديها استعداد ظاهر لتنويع مصادرها.

والفقر في التخيل والتفكير لدى الإخوان لا يعود إلى قصور عقلي بالقطع، إنما تقف خلفه جملة من الأسباب العلمية والفكرية والنفسية والتنظيمية، التي تراكمت بمرور الأيام.

لا تنظير

هذا أول الأسباب. تكره الجماعة المنظرين والفلاسفة ومنتجي الأفكار المجردة، وترى أنهم يشكلون خطراً داهماً على «التنظيم»، الذي يجب أن يكون على وحدة في القول والفعل. ولهذا لا تحتفي الجماعة بـ«العلوم الإنسانية» بالقدر الذي تمثله في حياة الناس، ويشعر الإخوان أن ما لديهم من مقررات دينية وتربوية كاف لفهم كل شيء وكل إنسان. وقد يفسر هذا أمرين، الأول: هو أن أغلب النخبة الإخوانية من دارسي العلوم التطبيقية أو العملية، من أطباء ومهندسين وتقنيين، وهؤلاء تجذبهم الجماعة إلى حقل السياسة فيتناسون بمرور الزمن تخصصهم الرئيسي أو لا يطلعون على الجديد فيه، ولذا لا نجد من بين الإخوان حالياً طبيباً كبيراً ولا مهندساً بارعاً، على العكس مما كان عليه الحال في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين. وقد حكى لي الأستاذ جمال البنا كيف كان من بين الإخوان عشرة من كبار الأطباء أيام مؤسس الجماعة حسن البنا، بينما تراجع مستواهم في السنوات الأخيرة لانشغاله بهموم التنظيم. وأمثال هؤلاء يدركون أن مستقبلهم داخل الإخوان ليس بقدر ما يحصلون عليه من علوم تطبيقية أو بمستوى تقدمهم مهنياً إنما بقدر إخلاصهم للتنظيم وقادته. وبعض أطباء الإخوان يستمرون في أعمالهم، ليس فقط لكسب العيش وتدبير احتياجات أسرهم، إنما أيضاً لاستغلال هذه المهنة في بناء شعبية، ترفعهم فيما بعد ليصبحوا أعضاء في البرلمان.

وحتى لو وجد من بين الإخوان من يمتلك قدرة على إنتاج الأفكار، فسرعان ما يتم إشغاله بشؤون التنظيم فتتراخى هذه القدرات لديه بمرور الزمن. ويطلق سامح عيد، الإخواني السابق، في كتابه «الإخوان المسلمون: الحاضر والمستقبل» على هذه المسألة «ذوبان القيادة الثقافية داخل العمل التنفيذي والإداري»، ويقول: «كثيرا ما تُختار النخب المثقفة لقيادة العمل التنظيمي فيضعف العمل التثقيفي».

أما الأمر الثاني، فهو خروج المنظرين سريعاً من صفوف الجماعة. وقد كنت شاهداً على تجربة بعض كبار الباحثين في العلوم السياسية من ذوي الميول الإخوانية، وكيف ذهبوا إلى الجماعة عارضين عليها أفكارهم، وراغبين في تطوير أفكارها، فما كان من التنظيميين إلا أن لفظوهم، ولم يلتفتوا إلى إنتاجهم، وحذروا الأتباع منهم. وربما يعطي سامح فايز، الذي التحق بالإخوان منذ نعومة أظافره ثم خرج عليهم في شبابه، مثلا على هذا حين يبين في كتابه «جنة الإخوان: رحلة الخروج من الجماعة»، أن البرنامج التثقيفي للإخوان يرمي إلى صناعة إنسان لا رأي له، ويقول: «كان من الصعب على الطفل الصغير إدراك أن تلك الأوراد والأذكار والصلوات والكتيبات التي امتلأت بها جدران مكتبته الصغيرة ليست في الأصل كي يصير شيخاً تقياً، إنما هي وضعت ليكون إخوانياً مطيعاً».

إسلامية المعرفة

لا تعددية ثانياً. فرغم تفاعل الإخوان، سلبياً أو إيجابياً، مع الأفكار والتصورات الأخرى المتداولة في السوق الثقافية، فهم يتوهمون أن فكرتهم هي الأفضل والأرقى والأصوب، وأن من الأجدى أن تهضم فيها كل الأفكار، أو تستسلم لها، ليصير لدينا «طريق فكري واحد». وينسحب هذا في التعامل مع كل العلوم التي يجب أن تنضوي تحت مسار واحد باسم «إسلامية المعرفة»، وهي في النهاية محاولة إخضاع الآراء والإبداعات الإنسانية لرؤية فريق واحد، هي من رأسه هو ومن تأويله للنص الإسلامي أو تعاطيه معه. ثم يزعم أنها الإسلام، الذي يجب أن تصطبغ به كل العلوم، رغم أن هذا يتناقض جملة وتفصيلا مع ما يأمر به القرآن الكريم من تفكُّر في خلق السموات والأرض، وإطلاق العنان للعقل كي يفهم ويرتب ما ينتج عن هذا التفكير في اتجاهات لا حصر لها، حتى إذا آمن الإنسان يكون إيمانه عن اقتناع وإجلال.

وهذه «الواحدية» الفكرية أو الثقافية لا تحفز على إعمال الخيال، إذ يكفي فقط أن يقوم من يتبنى هذا الاتجاه إما برفض أي فكرة تتناقض مع ما يعتقد، أو يخضع كل الأفكار المختلفة معه لقياس على ما في رأسه ظناً منه أنه القاعدة الصلبة أو الحقيقة الناصعة، أو يعيد صياغة كل ما يرد إليه كي يتهندس وفق هواه وتصوراته، حتى لو فقد هذا الوارد سماته وخصائصه الذاتية. ويتحول هذا «الفكر الواحد» بمرور الزمن إلى «صندوق مغلق» تحبس داخله الرؤوس ولا تستطيع أن تخترقه لتفكر في كل ما يقع خارجه.

طريقهم رباني

« ثالث الأسباب هو توهم الإخوان أن انتصارهم حتمي لأن طريقهم رباني ومعركتهم مقدسة، اتكاءً على اعتقادهم أنهم يمثلون الاسلام ويجسدونه في معناه ومبناه. ، يشعر أعضاء الجماعة وأتباعها بالاستغناء عن أي فكر أو منهج خارج ما تتبناه، وإن طالعوا المختلف معهم، فإنهم يفعلون ذلك بعين الناقض وليس الناقد أو الراغب في الاستفادة، المقبل على العلم بعقل متفتح، من يعرف «الرجال بالحق ولا يعرف الحق بالرجال».

فالإخواني المطيع لا يجد حاجة ماسة أو ملحة لمطالعة مع يختلف مع فكر الجماعة، ولا يتملكه ولع بالمعرفة أو شغف بها خارج الكتب والكتيبات والنشرات التي تبقيه مربوطاً في السلسلة الحديدية للتنظيم. وكل من خالف هذا هجره الإخوان أو خرج عنهم غير آسف عليهم.

وليس معنى هذا أن العقل الإخواني فاقد تماماً القدرة على التخيل، لكن تخيله يظل محدوداً ليس فقط بكراهية التنظير، والولاء للتنظيم فقط، ورفض التعددية، والإيمان بحتمية الانتصار، إنما أيضاً بالوساوس القهرية والشك العميق في الآخرين والشعور الدائم بالاضطهاد والعيش في كنف المؤامرة والخوف من التغيير. كما أن الخيال الإخواني ذو نزعة تبريرية، إذ يعمل في تبرير سلوك الجماعة، ويمكنه أن يصنع الأكاذيب، وهي نوع من التخيل، بغية الدفاع عن الفكرة والموقف والاتجاه.

عمار علي حسن
روائي وباحث في علم الاجتماع السياسي من مصر

حلم ..

هبة العقاد / سوريا

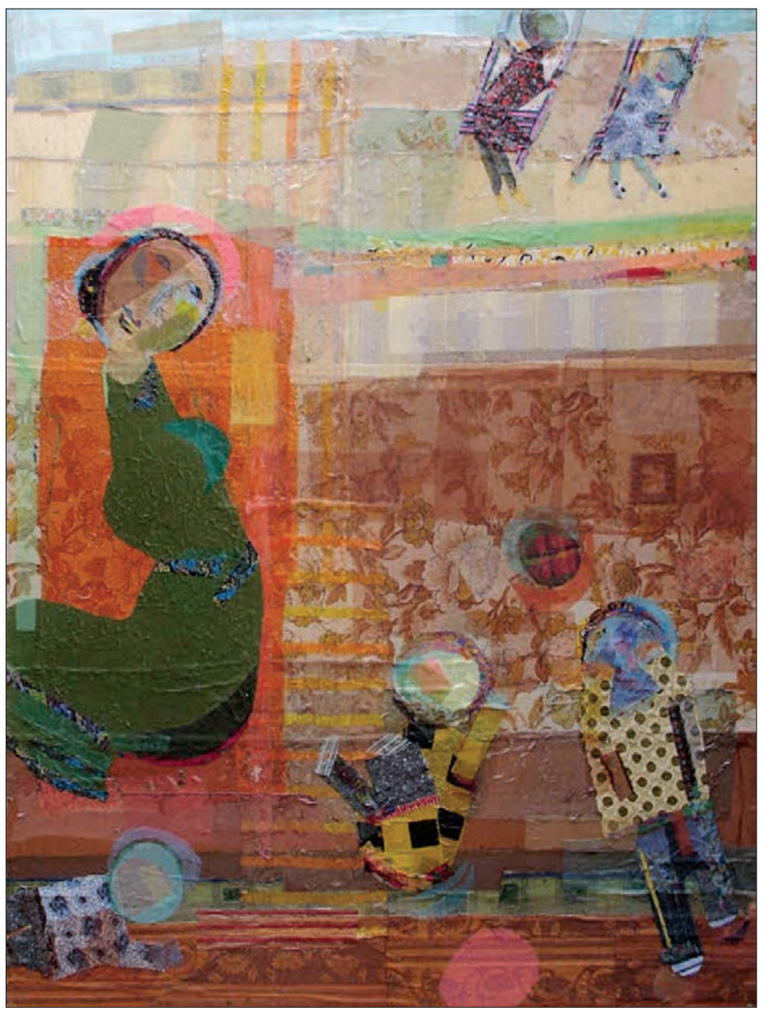

arabi.assafir.com

- شنطة يدي مجرد كيس - منى عباس فضل
- «السروال سلالة من العمّة للخالة» - محمد بنعزيز

يستقبل الموقع مساهماتكم وتعليقاتكم واقتراحاتكم.
- تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي - Assafir Arabi
- تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

.. بألف كلمة

السيول في السعودية

تبوك (من الإنترنت)

(رويترز)

(من الإنترنت)

مدونات

جامعة المعيلق

... في سودانا، الهجرة من القرى والمدن الصغيرة كانت لأسباب منها عدم الخدمات الضرورية، وأبسطها التعليم والصحة، وبهذه الحجة ماتت مدن صغيرة كثيرة. أشك أن هناك دراسات مفصلة لعدد الطلاب في الخرطوم، لكن بعين المراقب يمكنني أن أقول «60 ٪» من ركاب المواصلات المتجهة للخرطوم من ولاية الجزيرة هم طلاب جامعات. إذاً مشكلة المواصلات داخل العاصمة وخارجها لها سببان، طلباً لخدمتي الصحة والتعليم، لنقل التعليم الجامعي.

ما الحل؟ نشر التعليم الجامعي وتوزيعه خارج الخرطوم، وهذا ما فطنت إليه محلية الكاملين (إلى الشرق من العاصمة) ممثلة في المعيلق التي اختارت جامعة أم درمان الإسلامية لتقيم فرعاً لها، ووافقت الجامعة وكان المهر أرضاً واسعة وجميلة وبنية تحتية واعدة ومقومات بشرية لا ينكرها مكابر.

(...) بدأ الفرع بكلية للاقتصاد وتنمية المجتمع وستكون كلية علوم تمريض «علشان نعدل الصورة المقلوبة من ممرضة مع سبعة أطباء، وتصبح سبع ممرضات مع كل طبيب». طلب أهل المعيلق أن يضمَّن فرعهم في دليل القبول لهذا العام. ولكن ذلك سيدخل إلى جامعة المعيلق من لا علاقة له بالزراعة ولا مشروع الجزيرة الذي وضعوا تطويره من أهداف جامعتهم، من لا يفرق بين الذرة الرفيعة والذرة الشامية»...

من مدونة «استفهامات» السودانية
http://istifhamat.blogspot.com/2013/05/blog-post_3700.html

عن التداخل القذر بين السياسة والمال

«ليست المشكلة في ضرب أبراج محطة مأرب، ولا في عقود شراء الطاقة من عدمها، ولا في اعتمادات المشائخ من حُماة الكهرباء فحسب. المشكلة في وقود الديزل واستيراده ومن ثم تهريبه عبر موزعين اثنين معتمدين رسمياً من الحكومة. وإلا فما معنى أن توكل للقطاع الخاص مهمة نقل وقود الديزل بين مؤسستين حكوميتين: الكهرباء والنفط.

لدينا مليار لتر ديزل تنتج سنوياً من قطاع صافر فلماذا نستورد مليارَي لتر ديزل ومازوت من الخارج ثم نقوم بدعم الديزل المستورد وليس المنتج محلياً وهو ما يغفل عنه اليمنيون في موضوع دعم المشتقات النفطية وخلطهم بين المستورد والمحلي.

إن أحداً من النخبة السياسية الخردة لا يكلف نفسه عناء السؤال: لماذا تصدّر الحكومة اليمنية الغاز اليمني من ميناء بلحاف بسعر التراب وتستورد، في الوقت نفسه، الديزل والمازوت من ميناء عدن بأكثر من 2 مليار دولار؟ بل لماذا اليمن العكس؟ في كل أنحاء العالم تقل سنوياً نسبة الكهرباء المولدة بالوقود ومشتقاته. لا لأن المشتقات النفطية تسببت في زيادة الاحتباس الحراري فحسب بل بسبب كلفتها الباهظة. في اليمن العكس: 60٪ من كهرباء اليمن تنتج بالديزل في عهد النظام السابق. ويبدو أنها مع حكومة الوفاق وعقود وزارة الكهرباء الجديدة لشراء الطاقة في 2012 ارتفعت الطاقة المشتراة من 220 الى 480 ميغاوات».

من مدونة «محمد عبده عبسي» اليمنية:
http://mohamedalabsi.blogspot.com/2013/05/blog-post_20.html

مرحبا بعودة الثورة

«... أن تعود الثورة أشرف لنا وأشرف للوطن وللبلاد والعباد، من أن يمتطي المجرمون أكفان الشهداء. القذافي كان لا يسمع ولا يستمع، فاستمعوا أنتم إلى أهالي الضحايا والشعب والفقراء، الى أهالي الشهداء. استمعوا الى أسباب الثورة قبل ان ينفجر الشارع من جديد.

ثورة السابع عشر من فبراير المجيدة، توقفت، نامت، استراحت، استلقت، تراخت، تخدرت، بل تجمدت عقب انتخابات المؤتمر الوطني مباشرة... الذين صنعوا الثورة، الشعب، الناس، الثوار، الشارع، يريدون مواصلات تنقلهم إلى مقار أعمالهم ومصادر أرزاقهم، وتنقل أولادهم إلى مدارسهم. يريدون شركات تنقل القمامة، وتنقذ الناس من التلوث والأمراض وتنظف المدن. يريدون طرقات وأدوية، مستشفيات، قروضاً، تسهيلات، فرص عمل للشباب، معاهد، مؤسسات تحتضن أجيال الثورة. يريدون تعليماً لائقاً وخدمات ورقابة على الأطعمة والأسعار. يريدون شرطة وجيش ونظام. يريدون عيادات طبية تليق بالإنسان ومستشفى لائق...

هذا بعض ما يريده الشعب صانع الثورة. في حين أن الحكومة المؤقتة تتحدث عن أمور أخرى.

اليوم، الأجواء مهيئة، نظرياً، لتدخل ما قد لا يكون تدخلا مباشراً... الأجواء مهيئة للدخول في نفق مظلم مغلق، لا مخرج منه ، بسبب الصراعات التي تأكل الاخضر واليابس.

الأجواء مهيئة أيضا للفدرالية وللفوضى ولفتنة لها أول ما لها آخر».

من مدونة «السياسي الليبي»
http://lyrcc.wordpress.com/2013/05/14/article-1274/